تنظيم أوقات الفراغ

للأستاذ حسن رمزى بك

مدير إدارة الخدمة الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية

تخضع الشخصية العامة فى كل أمة إلى نواميس ومؤثرات ، شأنها فى ذلك شأن الفرد وهذه حقيقة علمية يعرفها كبار المصلحين ويعملون دائما على ضوئها ويتخذونها أساسا لوضع سياساتهم الاجتماعية . فهم يبحثون أسباب الضعف والقوة المادية والأدبية ويدرسون استعداد الأمة وقابليتها للإصلاح ثم يرسمون بعد ذلك طريق الإصلاح .

فلكل أمة حياة كما للفرد . ومظاهر هذه الحياة كانت موضع بحث العلماء كل بحسب اختصاصه ، وما سياسات الإصلاح سوى ربط نتائج الأبحاث بعضها ببعض فى نظام يوحدها ويوجهها نحو غايات معينة .

وقد ألف كثير من المصلحين نظاما معينا من الإصلاح أو أنموذجا يرجعون إليه فى تفكيرهم لإيجاد أمة قوية سعيدة حتى باغتهم ظهور نوع جديد من الإصلاح الاجتماعى مكمل لهذا النموذج وهو " تنظيم أوقات الفراغ " وكان هذا بمثابة اكتشاف اجتماعى يذكرنا بما نعرفه عن حياتنا كأفراد من أن الراحة مكملة للنشاط وأن النوم مكمل لليقظة وأن الإنسان مطالب بحكم طبيعته أن يرتب هاتين الحالتين وأن يوجد التوافق بينهما محافظة على كيانه البدنى والعقلى .

لم يكن هذا النوع الجديد من الإصلاح مباغتا إلا من حيث تطبيقه ، إنما هو ثمرة تجاريب اجتماعية وله أسباب وتاريخ وتطور . فلقد اتجهت سياسة الإصلاح العامة فى كل مكان نحو الإكثار من الإنتاج بأنواعه ورفع مستواه بزيادة النشاط . واستثمار الموارد الطبيعية والمواهب الآدمية بأحدث الطرق . ولما اشتد التنافس بين الدول تطورت هذه السياسات وتخصصت فروعها وظهرت برامج للإنتاج واضحة واشتهر أمرها دوليا . على أن كل نشاط مزايد لن يخلو من إسراف تصحبه آفات وعيوب مهلكة للقوى فيؤدى إلى انحطاطها كما أنه يورث الملل والسقم والأمراض والتذمر والشعور من العمل .

ولقد مرت المدنية الحديثة بتجاريب قاسية قبل أن تدرك الأمم أهمية هذه الحقائق التى سبق للفرد أن أدركها من تجاريبه الخاصة . فكم من اعتصابات حدثت ومنازعات قامت بين المموّلين والعمال فى المدن والأرياف بسبب تحديد ساعات العمل وأيام الراحة الأسبوعية

والسنوية . فالنشاط — كوظيفة طبيعية واجتماعية — حقوق كما عليه واجبات . ولهذا يجب أن يكون لكل سياسة إصلاحية وجهان متقابلان . أما إغفال هـذا الأمر فهو ستر لعيب اجتماعي حلف العمل والإنتاج وهو في الحقيقة شر ينبت في الأجسام والنفوس ويتضخم على مر الأيام عاملا من عوامل الضعف الاجتماعي . وكان العمال في الدول الراقية أسبق من الحكومات بحكم الضرورة إلى مكافحة هـذا العيب إما عن طريق المطالبة بتشريع جديد وإما عن طريق آخر وهو الرياضة البدنية الشعبية .

فالرياضة الشعبية هي وقاية من الملاهي الضارة لأنها تبعد الإنسان عن أماكن الميسر والخمر وغيرها من مستوى المجتمع ، وهي بذلك وقاية من التبذير كذلك لأنها تزيد الجسم صحة وقوة وتكسب النفس صفات اجتماعية منها روح التضامن والثقة بالنفس والشعور في معترك الحياة بالتفاؤل والمودة والعطف وحب النظام والصبر ، ولكن ظهر في كثير من الدول أنها غير كافية لمواجهة آفات العمل ولم تنقطع شكاوى العمال على الرغم من تحسن حالاتهم وارتفاع مستوى معيشتهم ووجود أنظمة مختلفة لحمايتهم وحماية أسرهم كقوانين التأمين بأنواعه . بل كانت الصفات الرياضية أداة للحزبية وكثيرا ما وقفت في مواجهة الصالح العام . وقد لجأ الى استثمارها وبث الدعاية عن طريقها أحزاب وطوائف أخرى واتخذوا منها أداة لتنظيم الصفوف وتوحيد المجهودات للوصول إلى غايات محدودة . فلها بذلك وجهان وجه للخير وآخر للشر وإنها كالنشاط العام في حاجة الى توجيه يراعى فيه إيجاد التوازن الاجتماعي لا سيما في دول شعرت بوجوب مضاعفة نشاطها والإكثار من إنتاجها ورفع مستواه إلى أقصى حد ممكن .

كذلك توجد أنواع كثيرة من الملاهي البريئة ودواعي السرور يلجأ الإنسان اليها في أوقات فراغه ليعيد إلى نفسه نشاطها منها سماع الموسيقى والأغاني وحضور حفلات التمثيل والسينما والحفلات الاجتماعية المرحة ومنها مشاهدة الجمال في أنواع الفنون . غير أن التمتع بهذه الأنواع غير ميسور لكثير من العمال والفقراء فهم محرومون منها لظروف عديدة أهمها غلاء هذه الملاهي وصعوبة التوفيق بين مواعيدها ومواعيد العمل والراحة . ولهـذا فانهم يقضون أوقات فراغهم فيما لا يعود عليهم بفائدة صحية أو نفسية . فهم يقتلون الوقت وهيهات أن يسلموا من شر الملاهي الرديئة وهم يعطلون في كل حال بعض النشاط المدخر فيهم . وقد تنبهت بعض المصانع الكبرى إلى ذلك فنظمت أوقات الفراغ لعمالها بعد أن ثبت لها أن هذا يعود عليهم بفوائد مادية وأدبية ويقلل من تذمرهم ، كما أنه يزيد من إنتاجهم ففتحت لهم أندية يجد فيها العامل بيئة تلائمه ويستفيد منها صحة وثقافة وحظا وافرا من الألعاب الرياضية والملاهي السليمة والحفلات البريئة بأنواعها ، كما يجد فيها الغذاء الصحي الرخيص وبعض أنواع المعونة متى احتاج اليها .

هذه التجاريب الاجتماعية أظهرت الرابطة بين العمل وأوقات الفراغ وأرشدت المصلحين إلى طريق جديد لمكافحة عيوب النشاط الاجتماعي في البيئات المختلفة، وكان من الضروري الاستفادة من هذه النتائج والجمع بين ما قررناه بشأن الرياضة الشعبية وأندية العمال وتنسيقها في نظام يوحدها ويوجهها إلى خدمة الصالح العام، وهذا ما قامت به بعض الحكومات ونفذته وساهمت في نفقاته. وتأيد نجاحه في مؤتمرات دولية وكان مظهرا من مظاهر التعاون الحكومي الأهلي والتعاون بين الطبقات وأدى إلى زيادة الإنتاج والثروة العامة وإلى رفع مستوى العامل في المصانع والمزارع والمكاتب من حيث الفن والثقافة والشعور بالكرامة الذاتية والقومية، وأكسبه تربية اجتماعية قويمة.

ولم يكن الإكراه أساسا لهذا النظام، إذ للعامل حرية الاشتراك فيه والانضمام تحت لوائه ولكنه ككل نظام يطالب أعضاءه بواجبات كما يمنحهم حقوقا وميزات.

هذا النظام عبارة عن مجموعة من أندية ومؤسسات شعبية منتشرة في أنحاء البلاد تديرها هيئة رئيسية ذات فروع وشعب تشرف عليها وتراقبها وتشجعها طبقا لبرامج موضوعة تناسب البيئات المختلفة. وتتشيء أخرى كلما دعت حاجات البيئات لذلك، كما أنها تستعين بالمدارس والمؤسسات الأخرى القائمة والمسارح وغير ذلك للوصول إلى غاياتها وتتألف هذه الهيئة من رئيس ووكيل وإدارات لكل واحدة منها اختصاص معين، وهذه الاختصاصات هي الشؤون العامة والفنون والثقافة والرياضة والرحلات والمعونة والتأسيس والإدارة. وتستعين في عملها بأقسام للتفتيش والنصحة ومكاتب فنية وقضائية. وهي كوظائف عقل مدبر تحركها إرادة فعالة نحو غايات قومية شعبية لتهيىء للشعب أحسن الظروف التي تكفل له حياة سعيدة. وذلك بعد درس جميع المؤسسات والأندية الحكومية والأهلية التي يمكن الانتفاع بها لتحقيق هذه المطامح وتحديد طرق الانتفاع ووسائله. وكذلك بعد بحث أنواع الملاهي والمسرات والألعاب ومظاهراتها وحفلاتها في المناطق المختلفة التي تقام فيها ثم تنسيقها وتنفيذ نتائج أبحاثها لتوجيهها توجيها اجتماعيا لمصلحة الشعب على أساس المبادئ التي تقرر نجاحها في الدول المختلفة لمعالجة المشاكل الاجتماعية لا سيما من وجوه الفقر والمرض والجهل.

وتصدر هذه الهيئة أوامر وتعليمات وإرشادات إلى فروعها في المناطق والأقاليم والمدن والقرى وتقوم بالتفتيش عليها ومراقبتها.

توجد في مصر حركة إصلاح كبيرة. ونحن نشعر بضرورة الإنتاج وبحاجاتنا إلى تربية اجتماعية سليمة وإلى وجوب تنظيم صفوفنا على أساس توازن اجتماعي بين الطبقات. ونحن نعلم أن ميادين الإصلاح عديدة متنوعة كما نعلم مواطن ضعفنا وقد بدأنا ندرك أن حركة الإصلاح الاجتماعية مشؤدها روح قومية تجمد الأفراد والجماعات لخدمتها، فيجب أن يعمل

كل راغب فى الإصلاح العام على توحيد أنواعها كلما كانت هذه من طبيعة واحدة وترمى إلى غايات واحدة. فالأمة أصبحت أكثر استعدادا لقبول ذلك وهو فى ذاته قوة وفيه اقتصاد فى الوقت والنفقات والجهود ، وأن ما نسعى إلى إنشائه من أندية رياضية ومؤسسات اجتماعية لإسعاد الفلاح والعامل والفقير والمحروم ورفع مستوى معيشتهم يمكن معالجته فى سياسة موحدة لنشاطها وغاياتها والانتفاع بما هو موجود منها الآن فضلا عن الانتفاع بالمقاصف والمسارح وغيرها — يجب أن نبدأ فى تقرير هذه السياسة اقتفاء لغيرنا وأخذا بتجارب الأمم الأخرى بجميع الوسائل متوافرة لدينا لا سيما ونحن نرى بيننا بعض الجاليات والطوائف الأجنبية تنفذ مثل هذه السياسة لتحقيق أغراضها الاجتماعية التى تعود على أبنائها بفوائد عظيمة والتى تجتذب كثيرا من المصريين إلى الانضمام تحت لوائها . كذلك أن الطريق ممهد لأن حركة إنشاء الأندية حديثة العهد فهى قابلة للتشكيل والتوجيه .

ونحن أحوج من شعوب كثيرة إلى هذا النوع من الإصلاح الذى يعيد إلى هذه الطبقات الفقيرة شعورها بالكرامة ونصيبها العادل من ثمرة جهودها وينهض بها من تلك المدرج السحيقة التى هبطت إليها ويسعف ضحاياها المنتشرين فى كل مكان. وغير كاف أن تسمعها أناشيد الإصلاح تعلو أنغامها يوما بعد يوم ونطالبها بالتضحية فى سبيل الوطن وإعزازه دون أن يعود عليها ذلك بفوائد محسوسة ، بل على العكس أنها ألفت الشعور بأن الغرم نصيبها والغنم من حظ سواها . ويدلنا لسان حالها على يأس وسوء ظن بما يدور حولها .

لم تكن هذه الحالة نتيجة عيوب فى استعدادنا القومى ووحداننا ، بل إنه أثر من آثار المدنية الحديثة التى باغتتنا بخيرها وشرها ولم نسرع إلى الأخذ بنظمها الضرورية لمكافحة آفاتها .

يجب أن يكون الإصلاح مناسبا للنهضة القائمة وللروح الاجتماعية الجديدة وأوسع أفقا من الإصلاحات السابقة ، يراعى فيه التوازن بين الطبقات وألا يكون محصورا فى أجزاء أو طبقات أو مناطق، أو بتعبير آخر حديث يجب أن نكون أكثر جرأة فى الإصلاح والجرأة فى هذا المقام سوى الاعتدال فى حدود التضامن الاجتماعى الذى هو صفة العصر الحديث .

حسين رمزى